الغانم: جلسة خاصة لمناقشة حادث دهس السبيعي 9 يناير

سامح عبدالحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس سيستأنف جلساته اليوم ببند تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة وأداء الوزراء اليمين الدستورية، كاشفا عن تسلمه طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات حادث دهس المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس: غدا (اليوم) «إن شاء الله يستأنف المجلس جلساته وأول بند سيكون طبعا تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة ومن ثم قسم الحكومة، وبعد ذلك سنبدأ في بنود جدول الأعمال».

وأضاف الغانم: «اليوم تسلمت طلب عقد جلسة خاصة مقدم من النائب د.عبد الكريم الكندري وتسعة نواب آخرين لعقد جلسة خاصة يوم الخميس 9 يناير لمناقشة حادث الدهس الذي تعرض له المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي وكل ما يتعلق بذلك من تداعيات».

وبين أن «الطلب تسلمته مكتمل الأركان الدستورية واللائحية وبالتالي سيخصص هذا اليوم ما لم يكن هناك اتفاق بين مقدمي الطلب أو موافقتهم مع أعضاء المجلس أن يكون بشكل آخر على هامش جلسة أو تخصيص جزء من إحدى الجلسات».

لمشاهدة الفيديو

مرزوق الغانم

الحويلة يثمّن اتفاق استئناف إنتاج النفط في «المقسومة»

ثمن النائب د. محمد الحويلة الاتفاق الذي سيتم بين الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة على استئناف إنتاج النفط من حقول المنطقة المقسومة والذي سيضخ نحو 550 ألف برميل يوميا إلى الإنتاج الكويتي- السعودي، وهذا يعد رافدا مهما للإنتاج النفطي المشترك بين البلدين الشقيقين.

وأكد الحويلة أن هذا الاتفاق يعكس عمق العلاقات الأخوية والإستراتيجية المميزة التي تربط البلدين الشقيقين وذلك بعد 5 سنوات من توقف الإنتاج في المنطقة المقسومة وبعد مفاوضات كويتية ـ سعودية تغلبت فيها قوة ومتانة العلاقات الأخوية بين البلدين.

د.محمد الحويلة

وأشار الحويلة الى أن المنطقة المقسومة لها أهمية اقتصادية للكويت من الزاويتين الإنتاجية والمالية، حيث من المتوقع تحقيق عوائد من عودة الانتاج بالمنطقة للكويت من حصتها البالغة تقريبا 275 ألف برميل يوميا تقدر بـ 16 مليون دولار يوميا تقريبا وهذا سيعمل على تحسين الإيرادات النفطية المالية للدولة ويغطي حجم العوائد من هذه المنطقة جزءا كبيرا من عجز الميزانية العامة، وكذلك سيسهم في تخفيف الضغط على الحقول الأخرى، والحصول على كميات اضافية من النفط الخام لزيادة الانتاج في أي وقت، وفي حال حدوث أي هزات بالأسواق، وكذلك توفير فرص عمل.

الحجرف: مستاء من ضعف تمثيل الحكومة في اجتماعات «العرائض والشكاوى»

أعرب رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب مبارك الحجرف عن استيائه من عدم حضور الوزراء والمسؤولين أصحاب القرار في الوزارات والجهات الحكومية لاجتماعات اللجنة من أجل حل مشاكل المواطنين.

وأضاف الحجرف في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة أنه تمت دعوة ثلاث جهات حكومية هي وزارة الدفاع وديوان المحاسبة وبلدية الكويت لحضور اجتماع اللجنة امس الا ان التمثيل لم يكن بمستوى اصحاب قرار، كما أن وزارة الدفاع لم يحضر منها أي شخص «وهذا أمر يؤسفني ويؤسف أعضاء اللجنة».

وأوضح انه سبق ان تم التنبيه في رسالة واردة بعثت من اللجنة الى مجلس الأمة وتمت مناقشتها وتم التصويت عليها بضرورة ألا يحضر في اللجنة الا وزير او وكيل او وكيل مساعد صاحب قرار.

وقال إنه «في دور الانعقاد الماضي كان هناك التزام بالحضور الا انه في اجتماع امس فوجئنا بالتمثيل غير المناسب من قبل البلدية التي تسلم حقيبتها وزير جديد والذي يفترض منه الحضور شخصيا او من يمثله كمدير البلدية او اي مسؤول صاحب قرار. وأكد أن ايجاد حل فوري لمشاكل المواطنين وخدمتهم هو عمل أصيل لهذه اللجنة التي تعتبر برلمانا مصغرا خصوصا انها هي اللجنة الوحيدة المنصوص عليها في الدستور ومخصص لها 8 مواد في اللائحة الداخلية ما يعني ان عدم الحضور هو رسالة سلبية تدل على عدم اكتراث الوزراء بشكاوى المواطنين.

وقال الحجرف «هذا النهج والأسلوب لا يروق لنا ومن هذا أوجه رسالة لوزير البلدية بضرورة احترام اللجنة والتقيد بما صدر من قرارات من مجلس الامة والذي تمت مصادقته من قبل مجلس الوزراء».

ولفت إلى ان ديوان المحاسبة وهو الذراع اليمنى لمجلس الأمة لم يحضر بالتمثيل المناسب ولذلك تم تأجيل الشكوى، مشيرا الى أهمية الالتزام بحضور مثل هذه اللجان خصوصا لجنة العرائض والشكاوى التي تحل شكاوى المواطنين وقضاياهم.

وأشار إلى «ان عدم حضور أي شخص من وزارة الدفاع رغم وجود اصحاب الشكاوى هو امر خطير جدا ولا أقبل به ولن نسكت عنه، معبرا عن امتعاضه وامتعاض اعضاء اللجنة من هذا التصرف».

وأكد ان عدم حضور الوزراء او اي قيادات من أصحاب القرار سيعرض الوزير المسؤول نفسه للمساءلة السياسية.

وقال «لم نأت هنا لتضييع وقتنا إنما لخدمة الكويت وأهلها، خصوصا ان اللجنة ليست متشددة على ضرورة حضور الوزراء لكن عليهم أن يرسلوا من يمثلهم من أصحاب القرار في الوزارة».

خالد العتيبي ونايف المرداس ومبارك الحجرف وسعود الشويعر أثناء الاجتماع

لمشاهدة الفيديو

العدساني: الحكومة غير جادة في معالجة قضية التوظيف

أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ما جاء في تقرير اللجنة بقيام الحكومة بتوجيه التوظيف الحكومي المتزايد لديها نحو المشاريع الحيوية التي سيتم إنجازها، بالإضافة إلى التطبيق الفعلي لسياسة الإحلال لتشجيع وتطوير الكفاءات الوطنية.

جاء ذلك ردا على ما نشر من وجود قفزة بنسبة 50٪ في العامين الماضيين للتعيين في الحكومة فوق قدرة الدولة، وبأن سوق العمل الكويتي يعاني من مشكلة بطالة بين المواطنين، وان هذه البطالة ترتفع باستمرار، وستظل عند هذه الحدود، حتى تبدأ مشروعات التنمية في التشغيل الفعلي بكامل طاقتها. وقال العدساني في تقرير أعده بهذا الشأن إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي أكدت في تقريرها الـ 41 الصادر في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر على أهمية التوظيف ولكن مع إعادة النظر في آليته المستخدمة لكون الحكومة لا تقوم بتوفيره على أسس حقيقية وربطها فعليا بالمشاريع التي أنجزت مؤخرا مع سعيها لإسناد إدارتها إلى شركات

رياض العدساني

تتضمن عقودها نسبة من التوظيف للكويتيين ولا يتم الالتزام بذلك. وأوضح أنه يفترض توجيه العدد المتزايد من الخريجين سنويا إلى هذه المشاريع ليكون هناك ربط حقيقي بين مخرجات التعليم وسوق العمل، بدلا من عدم قدرة الجهات الحكومية على تشغيل مشاريعها عبر كوادرها الوظيفية ليتم ابرام عقود مع الشركات لإدارتها.

واستشهد في هذا الأمر باسناد تشغيل مبنى الركاب T4 إلى شركة أجنبية بعقد تكلفته 38 مليون دينار ملزم بتعيين 49 موظفا كويتيا من أصل 491 موظفا يعملون في تلك الشركة. وأضاف أن مستشفى جابر البالغ طاقته السريرية أكثر من 1000 سرير أدرج في الميزانية الجديدة اعتماد مالي بقيمة 7 ملايين دينار لإسناده إلى شركة، مع وجود دراسات لعروض أخرى من شركات طبية لتشغيل مستشفى الجهراء والتي هي بذات الطاقة السريرية. وتابع: كما أن مشروع الوقود البيئي تحيطه مخاطر عالية من نقص القوى العاملة لتشغيله وقد أدرج له في ميزانية السنة المالية الجديدة اعتمادا بقيمة 7 ملايين دينار لإسناده إلى شركة كي تديره وتشغله. وأوضح العدساني أن الحكومة لها إفادات مغايرة لما تنتهجه في الميزانية، وعدم جديتها في التعامل مع مشكلة بهذا الحجم، وخاصة أنها ستواجه سنويا لمدة 5 سنوات 11 ألف طلب توظيف من الجامعيين فقط، هذا غير حملة الدبلوم والشهادات الأخرى.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

«الميزانيات» تطالب «العدل» بضبط إجراءات التحصيل وتدعيم نظم الرقابة

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا أمس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية المنتهية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت مصروفات وزارة العدل وفقا لما ورد للحساب الختامي عن السنة المالية المذكورة، حيث تبين لها استمرار عدم تفصيل المصروفات الخاصة بالشؤون القضائية واقتصارها على رقم واحد بالميزانية.

وأكد أن هذا الأمر يصعب معه التحقق من مدى الالتزام بتأشيرات الميزانية والتي تعد جزءا من قانونها، لافتا إلى تأكيد اللجنة ضرورة بيان تلك التفاصيل حتى يتسنى لها وللجهات الرقابية التحقق من مدى الالتزام بالميزانية وقواعد تنفيذها.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة إعادة هيكلة الوزارة بفصل الشؤون المالية والإدارية والإدارات المنفذة للمشاريع والعقود الخاصة بالشؤون القضائية عن الوزارة تحقيقا لمبدأ الشفافية وعدم شيوع المسؤولية بينهما.

وأوضح أن اللجنة تبين لها أن الوزارة تعاني من ضعف في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية، وأن هناك 18 مليون دينار لم تحصل خلال الفترة من 2004 حتى 2019 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية وقواعد تنفيذ الميزانية.

وبين أن نحو 7 ملايين دينار منها تخص أشخاصا غادروا البلاد، بالإضافة للرسوم القضائية والتي تبين للجنة أن نحو 4 ملايين دينار لم تحصل خلال الـ 29 سنة الماضية.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة ضبط إجراءات التحصيل عن طريق تدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يكفل تحصيل تلك الإيرادات، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة للحفاظ على المال العام.

وبين أن اللجنة لاحظت وجود خلل في إجراءات التعاقد في الوزارة وفقا لما ورد في تقارير الجهات الرقابية، حيث أورد تقرير ديوان المحاسبة أن الجهة قامت بتمديد الفترة الزمنية لإنجاز أحد المشاريع ما نتج عنه إعفاء المقاول من غرامة التأخير المستحقة والبالغة 10 آلاف دينار يوميا.

وأشار إلى أن جهاز المراقبين الماليين سجل أكثر من ملاحظة بهذا الشأن كعدم تطابق مدة الكفالة مع المدد المحددة بالعقد، والتأخر في سداد الدفعات لبعض العقود وعدم إرسال بعض العقود إلى الفتوى والتشريع لعدد 24 عقدا. وختم عبدالصمد تصريحه بالقول ان اللجنة أكدت ضرورة ضبط كل ما يتعلق بشأن العقود بما يحقق كفاءة إنجازها والمحافظة على المال العام.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

الكندري: ما جدوى توقيع مذكرة مع «الرقابة الإدارية» المصرية؟

وجه النائب عبدالله الكندري سؤلا برلمانيا إلى وزير العدل المستشار د.فهد العفاسي حول توقيع هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة الادارية المصرية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وقال النائب: طالعتنا وكالة الأنباء الكويتية «كونا» بخبر حول توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» وهيئة الرقابة الادارية المصرية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وتساءل النائب عن ترتيب كل من الكويت وجمهورية مصر العربية بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وأضاف: هل تمت مراعاة ترتيب الكويت بالمقارنة مع جمهورية مصر العربية في معايير اختيار النموذج المصري لتوقيع مذكرة التفاهم معه؟ واستفسر عن أسباب اختيار النموذج المصري في الرقابة ومكافحة الفساد دون النماذج العربية الأخرى الأفضل في التصنيفات، وعن محاور مذكرة التفاهم التي تم توقيعها. وتابع: ما الجدوى والاضافة المستفادة المتوقعة من توقيع مذكرة التفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية؟ وطلب توضيحا عما إذا كان لدى جمهورية مصر العربية نموذج ناجح في مكافحة الفساد حسب معايير الشفافية العالمية حتى تستورد الكويت تجربتهم وخبراتهم للاستفادة منها، مع تزويده بنسخة من مذكرة التفاهم.

عبدالله الكندري

خلال ندوة «العفو الشامل حق دستوري واستحقاق وطني» .. و اليحيا: الحكومة تقر بوجود الفساد ولم تقم مؤسسات الدولة بمعاقبة الفاسدين

البابطين: المدانون في «دخول المجلس» دافعوا عن الدستور

سلطان العبدان

أكد النائب عبدالوهاب البابطين ان أقسى شعور يمر به أي إنسان عندما يجتهد في الدفاع عن القضايا العامة ولا يجد إنصافا من الدولة أو الناس. وأضاف خلال ندوة «العفو الشامل حق دستوري واستحقاق وطني» التي عقدت في ديوان العليان في الروضة مساء امس الاول بمشاركة عضو مجلس 2012 المبطل فيصل اليحيا ان «الأخوة في تركيا يطالعون الله ثم يطالعونكم ويطالعون من يمثل الأمة في قاعة عبدالله السالم، ومن يحمل راية الإصلاح». إن المغفور له بإذن الله مشاري العصيمي ومن هذا الديوان وجه رسالته للشعب الكويتي بقوله «هذولا عيالكم لا تتركونهم وهذه القضية لا يمكن ان يتناساها اي حر شريف»، ونحن سنعتبر تلك وصية من ابو طارق ونحن سائرون بهذا الدرب.

وأكد البابطين ان من ندافع عنهم اليوم دافعوا عن الدستور وصانوا الأموال العامة وحفظوا أماناتهم وحافظوا على مصالح الشعب لذلك نحن موجودون اليوم وهم كانوا في السابق يعارضون الفساد، وأنا أقول لهم لن تتركوا في الشدة وسنكون العضد والسند للحق وأهله.

وأضاف: ان هذه القضية ليست قضية سياسية بل قضية أخلاقية بالدرجة الأولى وشرع الله لا يقبل بالوضع الذي حدث مع الإخوة النواب السابقين، فهؤلاء هم من حارب سراق المال العام والمرتشين، ومن أفسد وسرق وارتشى متصدر في المجالس والدواوين، موضحا ان قضية دخول المجلس كما أسماها القاضي لم تتم إدانتهم في دخول المجلس وأدينوا بالتعدي على رجال الأمن، وحتى الآن لا نعلم من هو رجل الأمن الذي تم الاعتداء عليه، مبينا ان المادة 75 من الدستور تأتي لنتعامل مع هذه القضية بكل وضوح.

من جانبه، بين فيصل اليحيى أن لكل حقبة زمنية عنوانا وإذا أردنا وضع عنوان لهذه المرحلة التي نعيش فيها فعنوانها هو الفساد، ويتصاحب مع هذا العنوان عنوان آخر هو الملاحقات السياسية، موضحا انه على مستوى التاريخ لم تشهد الكويت هذا العدد من الملاحقات السياسية ووصلنا الى ان هناك من يطلب اللجوء السياسي في الخارج.

وقال اليحيى ان الحكومة تقر بهذه المسألة ورغم إقرارها بوجود الفساد إلا انه لم يحصل ان قامت مؤسسات الدولة بكشف هذا الفساد، وكل حالات الفساد يأتي الكشف عنها من أطراف من خارج الحكومة.

وأكد ان الأسوأ في هذا المشهد هو ان الأشخاص المتهمين في الفساد يتم تقريبهم ورعايتهم وحمايتهم والطبطبة عليهم وتجدهم متواجدين دائما ورغم كثرة حالات الفساد في البلد لا تجد فاسدا تمت محاسبته محاسبة حقيقة، وفي المقابل تجد عشرات الأشخاص من الشرفاء تتم محاسبتهم وملاحقتهم.

وأضاف: لم يعد أحد يحمل كلام الحكومة بشأن محاربة الفساد على محمل الجد وكلنا يدرك أن الحديث للاستهلاك المحلي والإعلامي وهو غير حقيقي، ويجب أن نفهم ان الملاحقة الهدف منها ملاحقة للأمة ومحاصرتها، حتى لا يفكر أحد في التصدي للفساد، والموقف من هذه القضية أخلاقي لا يدركه إلا أهل المروءة.

وكشف ان الحكومة اذا كانت تملك ان تصوت ضد هذا القانون فإن نواب الأمة يملكون إيقاف رئيس الوزراء على المنصة وتحميله المسؤولية السياسية بسبب الموقف السياسي غير المقبول، وتعاون رئيس الحكومة مع المجلس يجب أن يتم ربطه بهذه القضية تحديدا لأثرها على واقعنا ومستقبلنا.

محمد المطير وفيصل اليحيا وخالد العتيبي وأسامة الشاهين وعبدالوهاب البابطين خلال الندوة (زين علام)

لمشاهدة الفيديو